وزير الداخلية يبحث مع رئيس جهاز المخابرات الخارجية في رومانيا موضوعات مشتركة

6

التقاعد المبكر سيناقش في جلسة 11 ديسمبر

الغانم: سمو الأمير أبدى ارتياحه من تفهم المجلس لما جاء في النطق السامي وتغليب الحكمة

ربيع سكر

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن بالغ شكره وتقديره إلى سمو أمير البلاد على الدعم والمساندة التي يقدمها لمجلس الأمة ، وهو ما تجسد في رسالة سموه التي تسلمناها أمس وستدرج في بند الرسائل الواردة في الجلسة المقبلة .

وذكر الغانم في تصريح إلى الصحافيين تشرفت وأعضاء المجلس باستلام رسالة من سمو الأمير تتعلق بما حدث في جلسة أمس الاول وتحديدا في البند المتعلق باستجواب رئيس الوزراء ، مشيرا إلى أن سمو الأمير ابدى ارتياحا من الحوار الراقي الذي تم في الجلسة من الجميع.

وقال ان سموه أبدى سعادته وارتياحه لتفهم المجلس لخطابه في النطق السامي ، كما شكر سموه للمجلس تغليب العقل والحكمة ، خصوصا في ظل الظروف الاقليمية الملتهبة والخطرة ، وخص سموه بالثناء غالبية الأعضاء.

وذكر الغانم «بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أختي واخواني النواب أتقدم بالشكر إلى صاحب السمو على رسالة الدعم والمساندة ونحن لا نستغني عن دعم سموه في كل القضايا والأحوال» .

من جانب آخر أكد الرئيس الغانم أن رئيس الجلسة عودة الرويعي لا يتحمل وزر رفع جلسة الامس ، مشيرا إلى ان من يتحمل هذا الوزر هم الأعضاء الذين تغيبوا بلا عذر عنها وأفقدوا الجلسة النصاب ، وليس النواب أو الوزراء المتغيبون بعذر أو المتواجدون في حفل افتتاح مستشفى جابر برعاية كريمة من سمو الأمير مؤكدا انه سيتم استكمال جدول الأعمال في الجلسة المقبلة .

وبارك الرئيس الغانم لسمو الامير والقيادة السياسية والشعب الكويتي بافتتاح أكبر مستشفى في الشرق الأوسط وسادس أكبر مستشفى في العالم، داعيا الحكومة إلى العمل الجاد على حسن إدارته وفق أعلى مستوى وبما يحقق طموحات الشعب الكويتي ويحقق قفزة نوعية في الخدمات الصحية .

وفي موضوع آخر أكد الرئيس الغانم أنه سيتم تسليط الضوء في المرحلة المقبلة على قانونين ، الأول هو التقاعد المبكر والذي سيناقش في جلسة 11 ديسمبر ، موضحا أنه سيتم في الفترة التي تسبق الجلسة التحقق من سلامة نصوص القانون وبما يضمن استفادة المواطن دون الإضرار بمؤسسة التأمينات ، وسيتم تفعيل جهود بعض النواب والوزير المعني والمسؤولين الحكوميين من أجل الإنتهاء من القانون بصيغته النهائية السليمة .

وأضاف أن الموضوع الثاني يتعلق في قانون العمل الأهلي الذي يتضرر منه بعض المواطنين ، مشيرا إلى أنه سيتم تعديل بعض الأخطاء والاعوجاج في القانون وبما يكفل استفادة الموظفين في القطاع الأهلي وسيتم تقديم هذه التعديلات في أسرع وقت ، وأتمنى أن يكون قبل الجلسة المقبلة إن أمكن .

وقال ان عجلة العمل بدأت بالدوران وما ألمسه وجود تنسيق نيابي – نيابي ، وتنسيق نيابي – حكومي من أجل الإنتهاء من القوانين المتفق عليها حتى يكون دور الإنعقاد الحالي أفضل من السابق من حيث إقرار القوانين التي تفيد الوطن والمواطنين .

الغانم يصرح للصحافيين

عمر الطبطبائي : كلمة للتاريخ .. سمو رئيس مجلس الوزراء لم يقصر في القطاع النفطي

وجه النائب عمر الطبطبائي رسالة الى سمو رئيس مجلس الوزراء بأن القيادات النفطية تشوه صورته ولا تعطيه مطالبا سموه باتخاذ موقف حازم تجاه تلك القيادات مشددا على مكانها هو الإحالة للنيابة العامة وليس ان يكونوا طلقاء وليس فقط البقاء في مناصبهم .

وقال الطبطبائي في تصريحات للصحافيين بمجلس الامة : أقول لك كلمة للتاريخ ، ان سمو رئيس مجلس الوزراء لم يقصر في القطاع النفطي وشكل لجنة وزارية للتحقيق في محاور استجوابنا السابق لوزير النفط وأمانة سمو الرئيس ملتزم بالنتائج التي خرجت بها اللجنة وهذا الموضوع ليس في محاور الاستجواب الجديد .وتابع الطبطبائي : ولكننا نريد من سمو رئيس مجلس الوزراء موقفا حازم تجاه القيادات النفطية وإحالتهم الى النيابة العامة لأنهم اجرموا بحق الكويت .

واضاف الطبطبائي : وزير النفط كان من المفترض أن يكون قد تقدم بالإستقالة من من فترة وهناك استجواب جديد سيقدم له وأتمنى أن « يركب رأسه» ويطلع المنصة ليعلم الشعب الكويتي ما يحدث في القطاع النفطي .

وقال الطبطبائي : انتم لعبتم اليوم لعبة ليطير نصاب الجلسة ، فجأة كثير من الوزراء اختفوا وكثير من النواب اختفوا هل تريدون أن المعلومات لا تخرج لكنكم لن تستطيعوا فهناك اعلام .

وتابع الطبطبائي : امر محزن ان جلسة مهمة يطير نصابها اليوم لعدم وجود نصاب واوجه اللوم لبعض نواب الامة الذين لا يهمهم الامة وكذلك بعض الوزراء الذين لم يكونوا موجودين مما ادى الى ان النصاب يطير .

واضاف الطبطبائي : كان من المفترض أن نناقش اليوم في الجلسة لمدة ساعتين فضيحة سوء تصميم مصفاة الزور الذي كبد وسيكبد الدولة خسارة قيمتها 15 مليار دولار

وتابع الطبطبائي : الاخ وزير النفط حاول مرارا وتكرارا ان يثنينا لسحب طلب النقاش حول مصفاة الزور ، لكنه في استجواب كامل لم يرد وعنده ناس فاسدة داخل القطاع ولا يستطيع إحالتهم للنيابة رغم ان هناك وزراء اخرين حولوا وكلاء للنيابة في شبهات فساد وربما طلب وزير النفط سببه انه سيمشي بعد اسبوعين ولا يريد المعلومات تطلع . وقال الطبطبائي : اقول لوزير النفط في الصفحة 85 من تقرير اللجنة الوزارية التي حققت في محاور استجوابنا ورد بها اسمك وبأنك متهم بتضليل اللجنة الوزارية ومتهم بهدر الأموال العامة . وقال الطبطبائي : القيادات النفطية ابلغت القيادة السياسية انها لن تتمكن من استيراد الغاز من الخارج لتشغيل محطات الكهرباء لذلك عملوا مشروع المصفاة لإنتاج زيت الوقود لتزويد الكهرباء به وكانت الفكرة في 2003 وتم توقيع العقد في 2015 وقيمته 4 مليارات و 870 مليون دينار اي ما يعادل 16 مليار دولار ، رغم ان زيت الوقود أرخص من النفط وصعب تسويقه وليس صديقا للبيئة.

ما ورد في تقرير اللجنة الوزارية يساوي «الداو» سبع مرات

الفضل: أؤيد استجواب الوزير الرشيدي وعليه الاستقالة

اكد النائب احمد الفضل ان ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الوزارية دون ان اذكر الاسماء الوارده فيه وان كنت اعتقد انها ستنشر وسيعرفها كل اهل الكويت موضحا ان ما نتحدث عنه في التقرير يساوي « الداو « سبع مرات خيارة ضخمة جدا على المال العام ولايمكن التغافل عنها والتعذر بان القطاع النفطي هو مورد الدولة الوحيد لايعني ان اتركه يسرق ، وقيادات النفط تنشيء شركات بمئات الملايين ثم يقررون تصفيتها دون ان يحاسبوا .

واشار الفضل في تصريح للصحافيين الى ان التقرير حمل كل قياديي النفط نتائج تسع بنود من محاور الاستجواب ونفى محور واحد ومن هذه التسع محاور بلغت الخسائر على المال العام قرابة 15 مليار دولار .

وأضاف الفضل ان ما حدث في جلسة امس الاول فيما يخص طلب مناقشة القضية النفطية واستجواب وزير النفط وما ترتب عليه من تحقيق ومحاولة عرقلة اطلاع النواب على التقرير ولكن سمح لنا اخيرا بأخذ نسخة منه والاطلاع على 150 صفحة بمعلومات دقيقة وحينها علمنا لماذا هذا الخوف والهلع من ان تنشر مثل هذه المعلومات على العامة مبينا ان هذا التقرير الذي عملت عليه اللجنة الوزارية تم بموافقة الوزير والمستجوبين وقبلوا بنزاهة ومصداقية العاملين باللجنة الا ان الوزير وقيادات النفط لم يكونوا يعلمون بحجم مصداقية وشفافية هذا التحقيق وبالتالي شكل لهم صدمة .

وأبان الفضل ان التقرير يذكر بشكل مباشر مسؤولية وزير النفط عن ملف مصفاة فيتنام حينما كان مسؤولا عن الشركة مستدركا ان وزير الاشغال حسام الرومي اثنينا وشكرنا له خطوته بتقديم استقالته رغم انه لم يكن مسؤولا عما حدث بعقود مدينة صباح الاحمد وبالمقابل يفترض بوزير النفط من منطلق الخاصة للقطاع النفطي ان يقدم استقالته حتى لايضطر للمواجهة لان حججه ستكون ضعيفة .

وأوضح الفضل انه لايعطي مواقف مسبقة عن الاستجواب ولكن هي دعوى صادقة للوزير لتقديم استقالته وهذا ليس تهديدا ولكن انا ومجموعة من النواب أقولك « اطلع بره الوزارة « وقبل ذلك يجب ان تجمد القياديين الواردة أسماؤهم بالتقرير او إحالتهم للنيابة ومع ذلك مرد كل من ذكر بالتقرير الى النيابة .

ووصف الفضل ما ورد بالتقرير كارثة كارثة حيث علمت ان الوزير حينما وافق على تشكيل لجنة برئاسة احد النواب كان بينه وبين هذا النائب تنسيق وهو امر مسيء لنا كنواب مبينا ان اصرار الوزير على عدم مناقشة التقرير بالقاعه مريب وانت واقف لوحدك دون وجود قياداتك النفطية مما يرحب انا انك منتدب من قبلهم وليس وزير للنفط ولذلك اجد نفسي مجبرا بتأييد استجوابك .

وفي سياق اخر قال الفضل ان رفع الحصانة عني وعن الشطي وهايف نوقش باللجنة التشريعية وقد قلت لاعضاء اللجنة لكم حرية التصويت وخرجت من اللجنة حتى ياخذوا قراراهم في القضية المرفوعة من جمعية الشفافية ضدي الا ان النائب محمد الدلال تحدث بالجلسة امس مساندا للجمعية للنبي وصفتهم « بالإخوان « فهل هذه مسبة فإذا كانت كذلك فماذ عن كلمة ساقط « شنو تطلع « واعتقد ان الدلال بالنسبة لي يمسي بتناقضات كثيرة بهذا المجلس وهذه احداها .

لجنة تنمية الموارد أكدت أن وجود 14 ألف كويتي ينتظرون الوظائف دليل الخلل

الهاشم : لابد من إحلال العمالة الوطنية بدل الوافدين

ربيع سكر

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية خلال اجتماعها موضوعات العمالة الوطنية، والتعيينات العشوائية في القطاع النفطي بتكليف من المجلس، والبيانات التي تصل إلى اللجنة من قبل الجهاز الحكومي بشأن التوظيف.

وقالت عضو اللجنة النائبة صفاء الهاشم، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن هناك خللًا كبيرًا في الهيكل الإداري للحكومة فيما يخص التوظيف، حيث يوجد 14 ألف كويتي وكويتية على قائمة الانتظار للوظائف.

واعتبرت الهاشم أن هناك تقاعسًا حكوميًا في تزويد اللجنة ببيانات دقيقة حيث إنها إما أن تكون ناقصة وإما غير واضحة ويتم التعتيم على بعضها، مؤكدة أن ديوان الخدمة المدنية لم يزود اللجنة ببيانات واضحة وصريحة بالأعداد والأرقام فيما يخص عملية التوظيف.

وأضافت أنها سبق أن طالبت (الخدمة المدنية) بإنهاء خدمات المستشارين الوافدين الذين يزودون اللجنة بمعلومات مغلوطة ويمنعون تدريب الكويتيين التدريب الصحيح.وشددت على ضرورة أن من يتقدم لوظيفة عليه الخضوع لمقابلتين في اتجاهين أحدهما إداري والآخر شخصي لكي يتم التأكد من وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

وأكدت الهاشم أنها ستبقى صامدة ومتصدية حتى يتم إحلال العمالة الوطنية بدلًا من العمالة الوافدة، لافتة إلى أنها لم تطلب إنهاء خدمات كل العمالة الوافدة بل من يحتل وظائف الكويتيين.

وأوضحت أن هناك بعض العمالة المهنية قد تحتاجها البلاد، داعية إلى تأسيس كليات بالكويت يتخرج منها أصحاب الياقات الزرقاء.

واستغربت الهاشم من تعيين مستشارين وافدين في الوظائف الإدارية بإدارات الدولة وأجهزتها رغم أن هناك كفاءات كويتية تستطيع القيام بتلك الأعمال بكفاءة. وتساءلت كيف يتم إنهاء خدمة أكثر من 38 مدعيًا عامًا كويتيا وكويتية ويتم الذهاب إلى إحدى الدول العربية لطلب مستشارين؟ مؤكدة أنها سوف تعمل بكل قوة على إعادة هؤلاء الكويتيين إلى وظائفهم خاصة أن لديهم خبرات اكتسبوها في عملهم. وقالت إن هناك مهندسين ومهندسات بترول لم يعينوا في القطاع النفطي والكويت دولة أحادية الدخل ومصدرها النفط، متسائلة إذا لم يتم تعيينهم في القطاع النفطي فإلى أين يذهبون؟ هل يتم تعيينهم في الأشغال أو قطاع الصرف الصحي وهم مهندسو بترول؟

واعتبرت الهاشم أن ما يحدث من تعيين الكويتيين وتوزيعهم على جهات الدولة خطأ، مؤكدة وقوفها وتصديها لهذه الأمور حتى يتم التخلص من الشحم الزائد الموجود على جسد الدولة الإداري والذي يحتل وظائفها الوافدون وليس الكويتيين. وأكدت أنها تدافع عن حق الكويتي في الوظائف، لافتة إلى أنها سوف تتأكد من وجود مدعين عامين أو مستشارين كويتيين بالفتوى والتشريع.. «فنحن نسعى وبإذن الله سوف ننجح».

وأشارت الهاشم إلى أن مهام اللجنة هذه المرة سوف تكون حازمة أكثر فالسؤال سوف يكون مغلظًا، لافتة إلى أنها طلبت من رئيس مجلس الأمة وأعضاء اللجنة وجود أعضاء دائمين باللجنة من المجلس الأعلى للتخطيط وليس فقط من ديوان الخدمة المدنية.

وأوضحت أنها طلبت من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح تزويد اللجنة بأعضاء من المجلس الأعلى للتخطيط لترتيب الهيكل الإداري للدولة بطريقة صحيحة.

وأكدت الهاشم أن الهدف من ذلك هو وضع الكويتيين في مكانهم المناسب كي يتلقوا التدريب المناسب حتى لا يتم التخلص منهم بعد اكتسابهم خبرات طويلة أو إحالتهم إلى التقاعد أو الاستغناء عنهم وإحضار وافدين بدلًا منهم.

حصانة الفضل وهايف والشطي سترفع تلقائياً

أمين سر المجلس رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب

ربيع سكر

رفع رئيس الجلسة أمين سر مجلس الأمة النائب د. عودة الرويعي الجلسة التكميلية أمس لفقدان النصاب، والتي كان من المقرر ان يتم خلالها التصويت على 3 طلبات برفع الحصانة والنظر في طلبي مناقشة.

وقال الرويعي في تصريح صحافي: الجلسة كانت استكمالا لجلسة أمس الاول وافتتحت بنصاب 22 عضواً حاضرا، وبعد الدخول في بند طلبات رفع الحصانة لم يتوافر النصاب للتصويت على الطلبات «، مشيرا الى أن حصانة النواب الثلاثة رفعت تلقائياً. وأضاف الرويعي أنه لم يكن هناك نصاب أيضاً للانتقال إلى بند طلبي المناقشة أو تقديم بند مصفاة الزور على بند « ندب العسكريين»، لذلك تم رفع الجلسة. وأوضح الرويعي أن رئيس مجلس الأمة موجود مع صاحب السمو أمير البلاد في افتتاح مستشفى جابر، مضيفا «سنستكمل في الجلسة المقبلة جدول الأعمال». وكان مدرجاً على جدول أعمال الجلسة التكميلية أمس تقارير اللجنة التشريعية بشأن طلبات رفع الحصانة عن 3 نواب، وطلبا مناقشة بشأن تداعيات سوء مصفاة الزور، وندب مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة.